الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عن الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية

لكي لا ندفع لسيدين : العراق أولاً

وليد الحيدري
اعلامي

أشيع ان زيارة المالكي لايران جاءت لتقديم أدلة على تدخلها في الشأن العراقي والاحتجاج على هذا التدخل . بيد إن قراءة لما جرى في هذه الزيارة وما سبقها من اهتمام متزايد بالاتفاقية الامنية العراقية –الامريكية المقترحة يشير الى ان هذه الشائعة مصممة لاضافة ضرب من الاحترام الذاتي على الموقف العراقي الغامض من العلاقة مع ايران راح يثير حفيظة العرب . وبالعكس أرى أن هدف الزيارة الرئيسي جاء لطمأنة ايران أكثر من أي شيء آخر مع أغراض اخرى مساعدة ستتكشف في ما بعد ، فالقلق الايراني من هذه الاتفاقية مشروع ، ومشروعة جميع مقالق الجيران منها على اختلاف مواقفهم . هذا ما فعله المالكي في زيارته الاخيرة لايران على اية حال ، فقد طمأن الجار الشرقي من كون الاتفاقية غير موجهة لاحد ، وأن الحكومة العراقية ترفض ان يكون العراق ساحة معادية لايران . هذا الموقف معزز بتأكيدات للقيادة العراقية على اهمية تطوير العلاقة مع الجار الايراني ، فضلا عن ذلك تعد العلاقات التجارية الفعلية خير دليل على قياس رغبة الحكومة العراقية على تطوير علاقتها مع ايران ، فالسوق العراقية مفتوحة ، بلا ضرائب ، على جميع انواع البضائع الايرانية سواء كانت استهلاكية أو انتاجية ، وبعض المدن العراقية لا تدخلها غير البضائع الايرانية ، ما يعني وجود أفق سياسي يشجع فتح الابواب على ايران . إن ايران بسبب هذا الافق باتت تسيطر على قطاعات متزايدة من الحياة الاقتصادية العراقية ، وتأثيرها السياسي على الداخل العراقي أكثر قوة من تأثير أي بلد آخر في المنطقة .

ما الذي تريده ايران اكثر من هذا ؟ إن ما قاله السيد خامنئي كون مشكلة العراق هي الوجود الامريكي لا خلاف عليه من حيث المبدأ ، فكل وجود اجنبي في بلد هو مشكلة لهذا البلد ، كما هو مشكلة للبلدان الاخرى القريبة والبعيدة . بيد أن ايران تعرف اكثر من غيرها ماذا حدث ويحدث على حدودها الغربية ، والمفروض انها الدولة الاكثر استيعابا وتقديرا لمعنى الوجود الامريكي في العراق والظروف التي قادت امريكا الى احتلال العراق والفوائد التي جنتها ايران من ذلك ، فالامريكان اسقطوا نظاما حارب ايران طيلة ثماني سنوات مليئة بالخراب والدمار والخسائر البشرية ، والقادة الايرانيون يعترفون بهذا ، يعترفون ان الامريكان رفعوا عن كاهلهم نظاما سبب لهم آلاما فعلية ، بصرف النظر عن دوافعهم ، فالسياسة تتصل بنتائجها الموضوعية اكثر مما تتصل بدوافعها ، ولا تعدو الدوافع فيها غير حاشية لتفسير ما هو مباشر وسابق . والحقيقة ان النظام الايراني قطف ثمار هذه النتائج ، ونتائج اخرى لم تكن في حسبان الامريكان . ولسوء الحظ لم يكتف بهذا بل سعى الى تطوير هذه النتائج ، وتحويل العراق الى ساحة حرب لاضعاف الوجود الامريكي، واضعاف الدولة العراقية الوطنية ووضع العراقيل امام مد سلطتها على جميع اراضيها ، وتسليح بعض القوى ومدها بالاموال والمعلومات والقيام بحملة من الاغتيالات استهدفت عرقلة تطور الحياة المدنية للسكان واشاعة الخوف بينهم . هذه السياسة الايرانية التي طبقت في العراق أدت في الحقيقة الى خلط الاوراق ، وحدوث انقسام سياسي داخلي محوره هو الموقف من ايران ، وزيادة المخاوف من ان يكون الانسحاب الامريكي سيؤدي الى سقوط العراق الضعيف والمفكك بيد ولاية الفقيه الايراني .

لقد تعدى الموقف الايراني بشأن الاتفاقية الامنية المزمع عقدها بين العراق وامريكا ابداء القلق الى التدخل بشؤون العراق الداخلية والطلب من العراق عدم التوقيع على اية اتفاقية مع امريكا ، ومقاومة الضغوط التي قد يتعرض لها ، وطرد الامريكان . من الوجهة الموضوعية لا يواجه هذا الموقف الايراني الصريح امريكا حقا بقدر ما يواجه العراق ، وهو لا يتناسب ابدا مع مواقف الحكومة العراقية المستحيية من التدخلات الايرانية في الشأن العراقي .

في قضية الاتفاقية التي لا نعرف بنودها بعد ، وكل ما نعرفه مجرد اشاعات وبالونات ، لم نسمع من الجانب العراقي غير طمأنة جمهورية ايران الاسلامية بينما سمعنا من الايرانيين ما يعد تدخلا سافرا في الشأن العراقي ، بل وتشجيعا لقوى عراقية على رفض الاتفاقية قبل اعلانها ، والتشكيك بسياسة حكومة المالكي واثارة العراقيل بوجهها . إن ايران تريد ان تبدو اكثر (وطنية !) من حكومة المالكي في محاولة لابتزازها ، على الرغم من انها تدرك أن استحقاقا ما يجب ان يدفعه العراق لقاء حريته واستقلاله الوطني الناجز ، ولا مهرب من هذا الاستحقاق ، مثلما لا مهرب من رحيل الامريكان .

كلنا نعرف ان الامريكيين راحلون في نهاية المطاف ، والأفضل دائما هو تسهيل رحيلهم وليس تأجيله أو وضع العراقيل في سبيله . الا اننا نلاحظ ان الطريقة الايرانية التي تخلط ما بين المبادئ والتطيرات النفسية المعبر عنها بتصريحات نارية وحب المنافع المباشرة والتدخلات السافرة، أججت مخاوف الامريكان ، ومخاوف الاوروبيين ، والعرب ، والكثير من العراقيين ، بالاقتران مع تسليحها المتزايد ، وهو امر يضعف المساومة التي تخوضها الحكومة مع الامريكان من اجل رحيلهم من دون تكاليف باهظة. فكلما زادت مخاوف الامريكان على مستقبل العراق بعد رحيلهم زادوا عنتا ووضعوا شروطا مذلة وطالبوا حكومة المالكي ان تدفع هي الثمن من سمعتها ، وأن يدفع العراق استحقاقا اكبر على حساب حريته وارادته الوطنية . والحال ان هذه الاستحقاقات ربما سوف ندفعها الى (سيدين) هذه المرة : امريكا وايران . ولعل زيارة المالكي الاخيرة الى ايران تضمنت ما علينا دفعه للسيد خامنئي لقاء أن يمر ما ندفعه للامريكان بسلام !

لقد تصرفت بعض القوى العراقية موضوعيا في خدمة هذا الهدف على الرغم من انها ترفع شعارات وطنية . ففي الوضع العراقي المعقد ، حيث ما زالت الدولة ضعيفة ، والمجتمع لم يشف من البعثرة الطائفية البغيضة والقتل على الهوية ، نحتاج الى موقف وطني متماسك يؤكد على المصالح الوطنية قبل الذهاب الى اية مفاوضة مصيرية مع سلطة الاحتلال . ومن المؤكد كان على الحكومة ان تروج لمثل هذا المدخل قبل تداول امر الاتفاقية . المهم كذلك ان على الحكومة اعتماد الدليل العملي (البراغماتي) في هذا الشأن ، وذلك بالحصول على اكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والمساعدة التقنية ، وحماية استقلالنا الوطني من اي اعتداء خارجي في حالات محددة مشروحة وموضحة . لا نظن أن هذا غير ممكن ، فعلى الرغم من ضعف الحكومة ، مارس الامريكان على الساحة العراقية بالمقابل اخطاء قاتلة ، وموقعهم السياسي سيئ جدا الى حد أن بالامكان رد المصاعب الحالية اليهم من دون ان نكون مخطئين . وعلى الجملة تمتلك الحكومة التي تفاوض الامريكان تحليلا سياسيا عن افعالهم واخفاقاتهم ودورهم المشؤوم في احداث العنف والتفكك في البنى السياسية والاقتصادية العراقية وتحطيم الدولة الوطنية ، ما يعزز موقعها السياسي وخياراتها الوطنية المستقلة ، ومواءمتها ما بين مصالح الامريكان الموضوعية ومصالح شعبنا في ارضه ومياهه وسمائه وثرواته .

ثمة خطأ خطير ارتكبه الامريكان وهو انهم احتلوا العراق من دون وثيقة تنظم علاقتهم بالعراقيين ، على عكس ما حدث لليابان . من هنا ذهبوا الى الامم المتحدة ليؤكدوا الاحتلال ، وحتى في هذه الحالة لم يكونوا امناء على مصالح شعبنا ، فهم لم يلتزموا بالمقاييس الدولية التي تنظم العلاقة بين المحتلين وابناء البلد . واليوم إذا كان لا مناص من توقيع وثيقة معهم ، فعلينا ان نجعلها مفيدة لنا ومعوضة عن آلامنا وخسائرنا ، ودافعة لنا للخروج من مأزقنا بسرعة . علينا ان لا ننسى الدليل العالمي ههنا ، فالمعاهدة الثنائية اليابانية الامريكية تعد اليوم وثيقة ضامنة للتطور الديمقراطي مثلما عجلت بتسارع ازدهار اليابان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والتقني .

نعرف ان المهمة ليست سهلة ، وأن على الحكومة ارضاء لاعبين عديدين . بيد ان علينا التذكير : العراق اولا

فيشخابور

ا. فؤاد يوسف قزانجي
اكاديمي

فيشخابور- الصورة من كتاب الأب ألبير

كانت بلدة فيشخابور في العصر الفارسي-السرياني اي بين القرن الاول والقرن السابع للميلاد، تقع في اقصى مقاطعة نوهدرا المجاورة لمقاطعة مركا.

وكانت مقاطعة نوهدرا تشمل عدا فيشخابور كلا من زاخو وبيدار وخربة الدير وعاصي ومعلثايا وسميل وادلب ودهوك، لكن الامر اختلف في الوقت الحاضر، اذ البلدة تابعة الى ناحية السليفاني في قضاء زاخو في محافظة دهوك. نفوسها لا تتجاوز عدة الاف من النسمات "واصل فيشخابور كما يقول الباحث جمال بابان ومعناه قبل الخابور او الكائن امام الخابور وقد صحف الى فيشخابور في اللغة الكردية".

ويتصل نهر الخابور بدجلة عند فيشخابور. "١" وكانت منطقة نوهدرا سابقا تمتد من فيشخابور شمالا حتى بلدة هلمون الواقعة على الضفة اليسرى في نهر الخابور. وصلت اليها الديانة المسيحية في القرن الثالث للميلاد ونرى ان اسقف مقاطعة نوهدرا اسمه "اسحق" الذي اشترك في مجمع اسحق الذي عقد في سالبق عام ٤١٠ م وهناك من يصف اسقفية معلثا البلدة القريبة من دهوك بأنها مكان قد انتشر فيها المسيحيون المونوفوسيون "الارثوذكس" الى جانب المذهب النسطوري، اذ ان كثيرا منهم انضم الى كنيسة انطاكيا عام ٦٢٩م. وتضم هذه المنطقة اديرة عديدة من بينها دير ابون ودير مار اثقن ودير مار سبريشوع ودير مار عبدا ودير مار ايثالا ودير مار حنانيا ودير مار فنحاس ودير مار ايشوعياب الذي كان مركزا مسيحيا نشطا اذ ضم مدرسة لتعليم الثقافة المسيحية واللغات.

ولا تزال تشاهد جنوب فيشخابور مواقع فيها عدة صوامع منحوتة من الصخر وهي قلايات لسكن الرهبان المتنسكين. "٢" دخلت فيشخابور التاريخ حينما ارخها ابنها البار البحاثة الاب البير ابونا، وروى قصة اهلها من الألف الى الياء، ونقل تفاصيل ابرز عائلاتها الكلدانية المعروفة كما يروي الاب البير ما قاساه اهلها في الماضي منها مثلا عندما اندلع القتال الذي نشب بين الاثوريين وقوات من الجيش ما ادى الى نزوح عائلات مسيحية كثيرة من المنطقة عامة ومن فيشخابور خاصة الى سوريا في عام ١٩٣٣ وما بعدها. وكذلك ما اصاب اهلها عام ١٩٦١ على اثر انتفاضة الاكراد وقتالهم مع الجيش، ثم انتفاضتهم الاخرى عام ١٩٧٤ ما دعا السلطات العراقية الى تهجير اهاليها عام ١٩٧٥ الى قرى اخرى مجاورة، وبعد انسحاب الجيش سمح لاهلها بالعودة فمنهم من عاد ومنهم من يئس وهاجر الى خارج العراق. وفيشخابور كأية بلدة في منطقة آشور الرافيدينية التي كانت مسرحا لتحركات الاقوام الاشورية وجيوشهم خصوصا وانهم كانوا يسيطرون على جبال زاكروس وجنوب تركيا للفترة ما بين "١٤٠٠-٦٢٠ ق.م".

تقع بلدة فيشخابور قرب جبل "بي خير" والذي يعني بلا خير لكونه جبلا اجرد بصورة عامة، وخاليا من الاشجار المثمرة، لشحة وجود الينابيع فيه. وقد شق في هذا الجبل طريق لوصل البلدة بمدينة زاخو وعلى مسافة اربعة كيلومترات حيث يلتقي نهر الخابور بنهر دجلة ويتسع دجلة منحدرا جنوبا الى ارض العراق.

سميت هذه البلدة في العصر الفارسي-السرياني بأسم فيروز شابور-بانوهدرا لتمييزها على مدينة فيروز شابور الاخرى فيما بعد "الانبار".

والبلدة تعد موضعا ستراتيجيا وعسكريا يشرف على الحدود العراقية-التركية. وكنيسة البلدة الرئيسة "ماركوركيس" سميت منذ القرون الاولى باسم الشهيد سرجيوس الذي صحف؟؟ اسمه احيانا الى كوركيس وقد جددت الكنيسة في القرن التاسع عشر.

وحول البلدة عدة قرى زراعية يسكنها خليط من المسيحيين الكلدان والاكراد.

تبلغ مساحة المدينة "٩١٨٠" دونما ويتقاسم اهلها الاراضي الزراعية حولها حيث تزرع الحبوب المختلفة إضافة الى العدس والحمص. في عام ١٩٩١ جاءت بعض العشائر الكردية وسكنت في البلدة واقامت لها مساكن جنوب البلدة وشمالها وقامت باستغلال بعض الاراضي الزراعية. وحاليا سكانها من الاكراد والمسيحيين. "٣"

المصادر

"١" بابان، جمال. اصول اسماء المدن والمواقع العراقية. بغداد، ١٩٨٩ "ص٢٢١".
"٢" ابونا، الاب البير. ديارات العراق. بغداد، ط٢ ٢٠٠٦ "ص٥٦".
"٣" ابونا، الاب البير. فيشخابور. بغداد: دار نجم المشرق، ٢٠٠٤ "ص١٨١-١٨٤".

رهان التنوير رهان المستقبل

سعيد الحمد
كاتب واعلامي من البحرين

لا يخفي بعض الأصدقاء والمعارف استغرابهم وحيرتهم من تفاؤلنا الكبير على الرغم من مواجهتنا لسلسلة من الشكاوى الكيدية والدعاوى والاستدعاءات ما بين النيابة والمحاكم، ناهيكم عن التهديدات والتشنيعات والتعريض بسمعتنا بشكل فج وممجوج، المعلن منها والمبطن والتي يمارسها صبية الماضوية الإخوانية وخفافيش الظلام ممن اعتادوا الاحتماء والاختباء خلف أسماء مستعارة ووهمية تروجها لهم مواقع مدفوعة الثمن، مفضوحة الولاء شعارها الأثير (اشتم واستلم). ولعلنا لا نذيع سراً اذا ما أعلنا هنا أن تفاؤل التنويريين في بلادنا وفي المنطقة لا ينطلق من فراغ، وليس معلقاً بأذيال الهواء بقدر ما هو نابع من حتميات التاريخ ومتأسس على المستقبل وللمستقبل. فإيماننا راسخ ومتجذر بأن المستقبل لمشروع التنوير مهما بلغ طوفان الماضوية الإخوانية الانتهازية. ومن يراهن على المستقبل لا يفقد الأمل، ولا يخبو تفاؤله ولا تنقطع أنفاسه؛ فقد علمتنا تجربة التنوير وسيرته في أوروبا أن انتصار التنويريين، وفكر التنوير، وثقافة الأنوار، لم تتحقق ولم تنجز الا بعد مضي نحو مئتي عام على أقل تقدير، حتى استطاع مشروع التنوير أن يقضي قضاء مبرماً على الماضوية الثيوقراطية.. وهي تجربة لنا فيها عبرة ودروس، فلولا التفاؤل بالمستقبل لما استطاعت سلسلة من كواكب التنوير أن تواصل المشوار الصعب بلا انقطاع، في زمن صعب وقاسٍ من دون أن تتخاذل أجيال من التنويريين عن مواصلة رسالتها بدأب ونكران ذات. التنوير عملية طويلة.. لا تقاس بفترة زمنية محددة، وهكذا نلاحظ أنها لم تبدأ بـ كانط وديكارت ولم تتوقف عند سبينوزا أو هوبز، ولم تنقطع برحيل لوك، فاستمراريتها في تصاعد فكر الأنوار، وتطوير فكرة التنوير واغنائها، ورفدها بالأفكار المدنية هو الذي جعل الوعي العام الأوروبي يقترب منها أكثر فأكثر ثم يقتنع بها اقتناعاً راسخاً لدرجة الدفاع عنها، والمطالبة بأن يكون التنوير بديلاً للمشروع الماضوي الثيوقراطي الأوروبي الذي ظل رازحاً على صدره قروناً طويلة. فالتنوير ليس قفزاً في الهواء، وليس حرقاً للمراحل، وانما هو مشروع يراهن على المستقبل، والحفر للمستقبل لا ينتهي غداً الساعة السادسة. التنوير مشروع وطن، وليس مشروعاً أنانياً مغلقاً على مجموعة أفراد يلهثون للاستحواذ على المناصب، وحصد المكاسب الخاصة، ومضاعفة الغنائم الشخصية لينتهي عند هذه الحدود الضيقة. فعندما أطلق كانط عبارته الشهيرة (تجاسر على استخدام عقلك أيها الإنسان) وعندما ردد سبينوزا عبارته الدالة والموحية (إذا وقعت الواقعة لا تبكي ولا تضحك ولكن فكر) وعندما قال هيغل بعمق عميق (لا بد من كسر الجوزة لتعرف ما بداخلها) لم يكن ذلك نزوة أفراد يبحثون عن الأموال والمناصب والجاه والنفوذ بل كانت مقولاتهم بداية البشارة لتحولات العقل الذي لا يعرف الكلل ولا الملل ولا العطل، ولا يكف عن طرح أسئلة التحول والتغيير، ذلك التحول الذي يرعب الماضويين الانتهازيين ويهز عرش إخوانياتهم.. لذلك؛ فعدوهم اللدود هذا العقل عندما يفكر، وأخوف ما يخافون من الجوزة عندما تنكسر..!! فما بين العقل وهو يفكر، والجوزة وهي تنكسر، تنفضح السيرة، وتنقطع المسيرة للماضوية الإخوانية الانتهازية، ويضع الماضوي يده على خنجره أو سكينه تماماً كما فعل ذلك الفاشي ذات يوم أسود في تاريخ الإنسانية، التي لم تكف عن التفكير ولم تتوقف ذهنيتها عن كسر الجوزة. هذه حقيقة الحقائق التي يؤمن بها التنويريون الذين أعلوا من شأن العقل، وطالبوه وحرضوه على أن يفكر ويفكر، ثم بعدها بمحض خياره وبإرادة قراره يتخذ الموقف الحر المستقل، ويبدع مستقبله كما يريد ويبغي، فشعار التنويريين هو صيحة كانط أيها الإنسان تجاسر على استخدام عقلك.

في الخطاب الليبرتاري

صالح بشير
باحث- تونس

هل بوسع الخطاب الليبرالي، أو الليبرتاري، كما تبلور في الغرب، يشتبه بالدولة ويتوجس طغيانها على سائر مناحي الحياة، لا سيما الاقتصادية منها، أن يكون كونيا، شامل السريان والنفاذ، منطبقا، في أوج تبلوره ذاك، على كل ظرف وعلى كل حالة، في أرجاء هذا العالم؟

لا نرمي من وراء طرح هذا السؤال إلى استعادة سجال، نراه عقيما، كان قد نشب بعيد الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي الليبرالي فيها انتصارا أرسى النظام الديمقراطي واقتصاد السوق أفقا وحيدا للبشرية، حتى غالى البعض واشتط وبشر بـ"نهاية التاريخ"، وانكفأ المعترضون عليه إلى موقع دفاعي، يرفعون "الخصوصيات الثقافية" يتوهمونها ملاذا وسدا في مواجهة ذلك المنحى الجارف... وقد كان السجال ذاك عقيما غير مجد، إذ قام على إنكار كونية مبدأ الحرية وقيمها، بل بلغ مبلغ العنصرية في حق الذات، إذ اعتبرها، لجوهر فيها ملازم، عصية على ذلك المبدأ وعلى تلك القيم، نقيضا لها أصليا...

ولأن السجال ذاك أمره كذلك، فهو لا يعنينا هنا، ولا ينتسب إليه سؤالنا موضوع هذه العجالة، إذ أن مساءلتنا للخطاب الليبرتاري لا تنطلق من مسبقات "ماهوية"، على ما للخصوصيات الثقافية من بعض أهمية، بل هي مساءلة من قبيل تاريخي، على قاعدة الاشتباه بأن الخطاب ذاك استُخلص مما بلغته الدولة في بلاد الغرب، من تطور واستحكام، وربما نزع الآخذون به إلى إسقاطه، كما هو على كل ظاهرة دولتية أو تدعي تلك الصفة في عالمنا الراهن وفي كل أصقاعه.

فالصفة الأساسية للخطاب الليبرتاري في الغرب، أنه ينطلق من الدولة، القوية أو الناجزة، كمعطى ماثل، ليرتد عليها بالنقد، جاحدا عليها، على سبيل المثال وفي ما يخصه، تدخلها في الحياة الاقتصادية وناكرا عليها الاضطلاع بتوجيهها. وهو لا يأتي في كل ذلك بجديد، إذ لا يفعل غير التقيد بأقنوم قامت عليه الحداثة السياسية، في صيغتها الليبرالية، يحتل فيها موقع التأسيس، هو ذلك الذي مفاده الإقرار باستقلالية أوجه الحياة الاجتماعية والنشاط البشري ومناحيهما عن بعضها البعض، لا يتقدم أحدها على سواه ولا يطغى عليه ولا يستتبعه، فتباينت حقولاً، ثقافة وإعلاما وديانات وما إليها، لا يعدو السياسي أن يكون أحدها، بل انقسم هو نفسه، سلطات ومراتب كلاسيكية مستقلة ومعلومة، هي التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كل ذلك للقول أن الفكر الليبرتاري الغربي قام بالضد من دولة، استكملت مقوماتها كدولة، مسيطرة أو تنزع إلى السيطرة، سواء تمثلت في "الملكية المطلقة" التي قامت الثورات البورجوازية لتجهز عليها، أو في أصناف أنظمة الاستبداد التي استحكمت ردحا من الزمن في الغرب في العصر الحديث، من توتاليتاريات فاشية ونازية وشيوعية. وذلك تحديدا ما قد يستوي تحديا أمام الفكر الليبرتاري، وأمام نزوعه الكوني، وهو نزوع يبقى شرعيا من الناحية النظرية، ولكنه يبقى مشروطا بالظرف التاريخي، الذي يعني في هذه الحالة، وجود الدولة.

إذ كيف يمكن للدعوة الليبرتارية أن تستقيم وأن تكون نافذة المعنى فاعلة الجدوى حيث تنتفي الدولة أو حيث لم تتمكن، مؤسسة وكائنا اعتباريا، تجسيدا لكيانية ما وتعبيرا عنها، أو حيث تخوض الدولة مجرد معركة الوجود؟

هل من معنى للخطاب الداعي للحد من سلطة الدولة وتدخلها في المجال الاقتصادي أو في سواه في بلد مثل الصومال تفكك إلى عناصره (القبلية) الأولى، أو في العراق الذي أدى سقوط نظامه السابق إلى زوال دولته، مع أنه يُفترض في المستويين ذينك، أي النظام والدولة، أن يكونا متباينين، تباين الجوهر الثابت عن العرض الزائل، وقس على ذلك الحال في أفغانستان؟

وتلك قد تكون أمثلة قصوى إلا أنها ليست بالشواذ الذي "يحفظ ولا يقاس عليه"، حسب تعبير القدامى، بل أن الدولة سمتها الهشاشة في أرجاء كثيرة من العالم، ذلك الذي كان يوصف، أيام الاستقطاب الثنائي، بـ"الثالث"، بحيث لا تطلق تسمية الدولة على دوله إلا من قبيل التجاوز، وحيث كثيرا ما لا تعدو دوله تلك أن تكون مجرد "سلطات" أمر واقع في الغالب، فاقدة للشرعية، ترسي علاقة غلبة وقسر داخليين، لا تنهض بتجسيد كيان ولا يتآلف حولها إجماع شعب، إجماعا طوعيا أساسه الارتضاء. ولعل ما سبق يمثل توصيفا لما أسمته بعض الأدبيات، في أعقاب الحرب الباردة، بـ"الدول الفاشلة".

والدول تلك تواجه لُبسا يكاد يبلغ مبلغ الإعضال، فهي في نظر القانون الدولي دول-أمم، تحظى بالاعتراف بصفتها تلك وتتمتع بعضوية الأمم المتحدة وسواها من الهيئات الناظمة للحياة الدولية، ويسري عليها ما يسري على سائر الدول الأخرى، من حيث الحقوق كما من حيث الواجبات، أقله نظريا وإن نحن توقفنا عند شكلانية القانون. وذلك اللبس هو ما قد يكون شكّل "خدعة بصرية" وقع فيها الخطاب الليبرتاري الوافد من الخارج (أما "نظيره" الداخلي فلا يزال كسيحا في الغالب، غائما تبسيطيا) والذي سلط على تلك الدول غير الناجزة أو غير المكتملة أو الفاقدة لمقومات الدولة "مقولات" وآراء وأفكارا استقاها من تجربته التاريخية الخاصة، أي الغربية، واعتبرها كونية النفاذ والصلاحية.

محصلة كل ذلك أن الخطاب الليبرتاري أضحى، في مثل تلك الحالات، وهي قد تكون الأغلب عددا على صعيد العالم، خطابا مفارقا لا ينطبق على واقع قائم، حتى من حيث وظيفته النقدية، لفرط ما يبدو سابقا على هاجس أكثر إلحاحا، هو بعث الدولة إلى الوجود، في مناطق عديدة لا تزال في وضع ما قبل الدولة أو ترتد إلى ما دونها، على ما تدل أمثلة كثيرة، لا سيما في المنطقة العربية، حيث لا تكاد تحظى "الدولة"، أو ما يتسمى باسمها، باعتراف من يفترض أنهم مواطنوها، يتجاوزونها نحو أمة ما، عربية أو إسلامية، أو يناكفونها باسم انتماء دوني، عضوي، إلى الطائفة أو الإثنية أو العشيرة.

لكل ذلك، على الخطاب الليبرتاري ألا يكون، في أوضاع عينية كتلك، مجرد ناقد للدولة، بل عليه أن يكون مساعدا على استيلادها، أي عليه بمعنى من المعاني أن يعيد صياغة نفسه.

ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

أراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com